

المصدر:

التاريخ:

خيار «غزة، أريحا» خطوة للحل.. أم تسوية للقضية

محمد عبد الباقي - القاهرة

لا نبالغ إذا قلنا ان الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الثنائية بين العرب واسرائيل هي جولة البحث في خيار «غزة - أريحا». حيث وضع هذا الاقتراح على رأس جدول أعمال هذه الجولة خاصة بالنسبة للطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.. وإذا عدنا الى الوراء قليلا سوف نجد ان هذا الخيار عبارة عن اقتراح اسرائيلي غير رسمي حيث دعا البعض من الجانب الاسرائيلي الى انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة المحتل، خصوصا بعد ان اشتدت أعمال العنف والمقاومة من قبل الجانب الفلسطيني مما أدى الى مقتل أكثر من جندي اسرائيلي. ومن ثم بدأ الكثيرون يدركون ان بقاء القوات الاسرائيلية في هذه المنطقة اصبح امرا ثمنه باهظ للغاية خاصة من الناحية الانية والتي اصبحت محفوفة بالعديد من المخاطر، لكن طرح الموضوع بهذه الصورة جعله يقابل برفض فلسطيني شديد باعتباره يمثل تجرئة للحل الشامل والكامل، فضلا عن انه لا يأتي في اطار خطة سلام شاملة متفق عليها بين الجانبين.. تؤدي في النهاية الى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة، كما رفض أيضا من قبل الحكومة الاسرائيلية عندما تم عرضه عليها.

الى ذلك فان اقتراح الانسحاب الاسرائيلي من غزة لم يذفن عند هذا الحد.. غير انه بدأ يأخذ اشكالا اخرى وتفاعلات مختلفة.. فعندما زار ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية النمسا، قدم اقتراحا عبر الرئيس النمساوي يدعو فيه اسرائيل الى الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا في الضفة الغربية، هذه واحدة، وأما الثانية فقد جاء ذكر هذا الاقتراح في الورقة الفلسطينية الثانية حسبما يؤكد مصدر فلسطيني بارز في القاهرة.. التي قدمت لوزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية وارين كريستوفر عندما زار المنطقة مؤخرا، الامر الذي اثار خلافات حادة داخل الوفد الفلسطيني مما دفع 3 من كبار اعضاءه الى تقديم استقالاتهم ثم عدلوا عنها بعد اجتماعهم مع «أبو عمار» في تونس.. بعدها حدثت لقاءات سرية بين شخصيات فلسطينية من داخل منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات من حكومة اسرائيل لبلورة هذا الاقتراح بشكل واقعي وعملي ووضع على جدول أعمال المفاوضات.

ومن الواضح ان هناك تباينا حادا بين وجهة النظر الاسرائيلية ووجهة النظر الفلسطينية.. فاسرائيل ترى ان هذا الاقتراح ما هو الا تطبيق مرحلي للحكم الذاتي، لا يتطرق الى المستوطنات.. ولا يلغى سيطرة اسرائيل عليها.. أما الفهم

الفلسطيني فهو يختلف تماما عن هذا المفهوم حيث تؤكد المصادر الفلسطينية أن هذا الخيار لن ينفذ أو يتم التوقيع عليه إلا بعد الاتفاق على خطة كاملة للمرحلة الانتقالية، فضلا عن أنه يمثل بداية للحل النهائي باعتباره الخطوة الأولى نحو إقامة الدولة الفلسطينية. إلا أن إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي استبعد تماما قيام أي كيان فلسطيني من هذا القبيل. غير أن ما يزيد من صعوبة الموقف أن الطرف الفلسطيني يطرح الأمر على أنه نوع من فك الاشتباك على غرار ما حدث بين إسرائيل ومصر وسوريا عام ١٩٧٣م. بينما ترفض أمريكا ومعها إسرائيل هذا المفهوم. بل سبق أن رفضته على لسان وزير خارجيتها عندما زار القدس مؤخرا في أثناء لقائهم بأعضاء من الوفد الفلسطيني المفاوض. في غضون ذلك فإن هذا الاقتراح يلقي معارضة حامية الوطيس من جانب عدد من الفصائل الفلسطينية التي ترى أنه يحمل مخاطر تنازلات كبيرة قدمها أبو عمار لإسرائيل عندما اقترح هذا الخيار كما أنهم يعتقدون أن هذا الخيار سوف يؤجل بل يؤخر إلى أجل غير مسمى، منح الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم، حيث يقضي مشروع غزّة - أريحا بمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا كخطوة أولى باتجاه إقامة حكومة ذاتية في الأراضي العربية المحتلة.

ويرى مصدر فلسطيني بالقاهرة أنه سيتم التوصل إلى اتفاق حول هذا الخيار خلال الأيام القليلة القادمة. موضحا أنه لا تزال هناك بعض التفاصيل والإجراءات الصعبة التي لا بد من وجود اتفاق حولها في مقدمتها صلاحيات الحكومة الذاتية الفلسطينية ودور قوات الأمن الإسرائيلي ويؤكد المصدر ذاته أن القيادة الفلسطينية سوف تنتقل إلى هناك في حالة اعتراف إسرائيل بالمنظمة التحرير الفلسطينية. أما إذا أصرت إسرائيل على موقفها ولم تعترف بالمنظمة فسوف يتم نقل بعض القيادات الفلسطينية فقط. والمعارضون لهذا الخيار يقولون بأن إسرائيل كانت تنوي الانسحاب من قطاع غزّة أن اجلاء عاجلا. نظرا للمخاطر التي تتعرض لها قوات الاحتلال في هذا القطاع من قبل أطفال وشباب الانتفاضة التي انطلقت شرارتها الأولى من هذا القطاع ومن ثم فإنه لم يكن هناك أي تخوف أو شك في احتمالات سحب إسرائيل لقواتها من قطاع غزّة لا حرصا أو خوفا على الفلسطينيين بل حرصا وخوفا على عساكرها. ومن ثم فهناك قلق فلسطيني كبير مرده أن الاتفاق لم يوضح الموقف بالنسبة للقدس التي تمثل مع الضفة الغربية محور القضية الفلسطينية كما أن هناك مشكلة الاستيطان المنتشر كالسرطان داخل الأراضي العربية المحتلة. فإذا لم يتم الاتفاق على وقف عمليات الاستيطان في أسرع وقت ممكن فإنه في غضون ٢، ٤ سنوات يصبح الحديث عن الانسحاب منها ضربا من ضروب المستحيل.